جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

Translation & Interpreting Institute
College of Humanities & Social Sciences
جامعة حمد بن خليفة
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY

المؤتمر الدولي:
المسألة الدينية في دساتير دول العالَم:
الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية

٢٤ - ٢٧ يناير ٢٠٢١
٣ - ٥ مساءً

International conference on:
Religion in Constitutions within a Global Context:
Historical, Political, Legal and Cultural Dimensions

24 - 27 January 2021
3:00 pm - 5:00 pm

محتويات الكتيب:

- عن مركز ابن خلدون
- فكرة المؤتمر
- محاور المؤتمر
- جدول أعمال المؤتمر
- اللجنة العلمية
- رؤساء الجلسات
- المشاركون
- للتواصل معنا

عن مركز ابن خلدون

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية كيانٌ بحثي تابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا بجامعة قطر، معنيّ بتطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتجسير فيما بينهما، والمثاقفة الحضارية، والتجديد، والمواكبة، والأقلمة، ويتكوّن من قسمين: قسم العلوم الإنسانية، وقسم العلوم الاجتماعية.

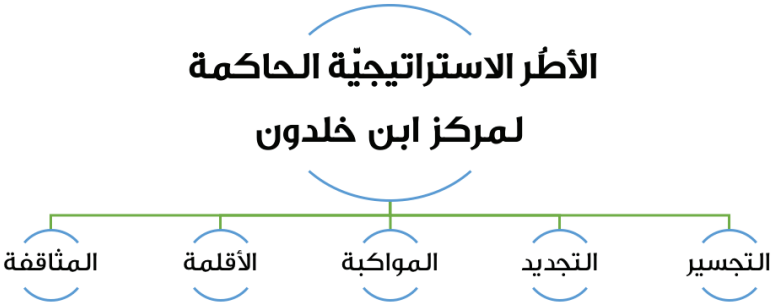

فكرة المؤتمر

تتباين الأديان تباينًا عميقا من حيث اهتمامها بالشأن العام، ودرجة اتّساع نصوصها المقدَّسة وتجاربها التأسيسية لاستيعاب القضايا السياسية. والإسلام ليس من ديانات الحدّ الأدنى، التي تكاد تنحصر في العقائد والشعائر، بل هو دينٌ يستوعب مختلف جوانب الحياة في منظوره الفلسفي والأخلاقي والتشريعي. ومع ذلك فإن قضية «الدين والدستور» ليست قضية إسلامية خالصة، بل هي قضية حاضرة في مختلف المجتمعات البشرية، رغم تباينها في الخلفيات الدينية. لذلك يحْسُن التعامل مع هذه القضية في سياق عالَمي مقارن، يستوعب أبعادها التاريخية والسياسية والقانونية والثّقافية، ويخرجها من النطاق الإسلامي المحلي إلى الفضاء الإنساني الكوني.

وقد توصل العديد من الباحثين الذين استقرأوا العلاقة الدستورية بين الدولة والدين في جميع العالم اليوم إلى أن معظم دول العالم تدعم الدين بطريقة أو بأخرى، ولا يوجد حياد -بمعنى الكلمة- تجاه الدين إلا في دولتين أو ثلاث على الأكثر. لكن دوافع دعم الدول للدين دوافع مختلفة، منها الاقتناع الصادق بالدين، ومنها البحث عن الشرعية السياسية، ومنها السعي للسيطرة على الدين. وغالبا ما تكون الدوافع مركّبة من كل ذلك. وبغضّ النظر عن طبيعة هذه الدوافع، فإن هذا الدعم العام للدين يدل على قوّته ورسوخه في المجتمعات المعاصرة، على عكس ما تذهب إليه نظرية العلمنة التي تتنبأ بانحسار الدين في العالم المعاصر.

من هنا يأتي هذا المؤتمر لتقديم دراسات علمية تعالج تموضع المسألة الدينية في دساتير دول العالم، من مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية، وذلك بناءً على إطارَيْ المواكبة والأقلمة ضمن الأطر الاستراتيجية الخمسة لمركز ابن خلدون.

محاور المؤتمر

تأتي هذه الندوة ضمن إطارَيْ المواكبة، لمركز ابن خلدون؛ لتكون لبنة أساسيّة في حقول العلوم الاجتماعية والشرعية، وذلك وفقًا للمحاور الآتية:
المحور التاريخي: يتناول ظاهرة التنصيص على الدين في نصوص الدساتير ضمن سياق الزمان، وأسباب انتشارها أو انحسارها في مختلف مناطق العالم ودوله.

المحور السياسي: يشرّح الدوافع السياسية الكامنة وراء التنصيص على الدين في الدساتير، وكيف غدتْ هذه الظاهرة خادمة للدين ومستخدمة له حسب الحالات.

المحور القانوني: يركّز على الآثار القانونية والإجرائية للتنصيص على الدين في الدساتير، من حيث العدالة السياسية، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وحقوق المواطنين وواجباتهم.

المحور الثقافي: يستنطق النصوص الدستورية ذات الصلة بالدين باعتبارها جزءًا من الرأسمال الرمزي والمعنوي الذي يخضع لمنطق التفاوض الاجتماعي والعدالة التوزيعية.

جدول أعمال المؤتمر

المؤتمر الدولي: المسألة الدينية في دساتير دول العالَم: الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية

الأحد 24 يناير 2021		
3:00 – 3:05	كلمة الأستاذة دكتورة مريم المعاضيد- نائب رئيس جامعة قطر للبحث والدراسات العليا	
3:05 – 3:10	كلمة الدكتور نايف بن نهار- مدير مركز ابن خلدون	
3:10 – 3:20	كلمة الدكتور محمد المختار الشنقيطي- ممثل اللجنة العلمية	
3:20 – 5:20	الجلسة الأولى: الأبعاد التاريخية والثقافية للمسألة الدينية في دساتير دول العالم	
رئيس الجلسة	أ.د. أحمد أبو شوك	
المتحدثون	د. متين شريف أوغلو	قانون نظام الملة وحقوق غير المسلمين في الدولة العثمانية
	د. طلال عبد اللطيف عبدالجسار	وثيقة الاثني عشر: خُطاطة في العصور الوسطى في تنظيم العلاقة بين الدين والقانون
	د. محمد السيد الصياد	من الدولة الدستورية إلى الشرعية الإلهية: دراسة في موقع الدين والمذهب في الدستور الإيراني
	أحمد الحبشي	الخلفية التاريخية لوضعية الدين في الدستورين المغربي والإسباني (دراسة مقارنة)

الاثنين 25 يناير 2021		
3:00- 5:00	الجلسة الثانية: الأبعاد القانونية للمسألة الدينية في دساتير دول العالم	
رئيس الجلسة	د. مريم أبوشريده	
المتحدثون	أ.د. كمال جعلاب	دسترة الدين والإرادة العامة
	د. رشاد توام	بَطل الرواية: الدين في مقدمات الدساتير وأثره على ضوء جدل قيمتها القانونية
	د. أحمد ذيب	مستويات الإشكال القانوني للنص الديني في دساتير الدول الإسلامية-من سؤال التنصيص إلى مأزق الإجراء-
	د. محمد بركة	الآثار القانونية للاعتراف الدستوري بدين رسمي للدولة

الثلاثاء 26 يناير 2021		
5:00 – 3:00	الجلسة الثالثة: الأبعاد السياسية للمسألة الدينية في دساتير دول العالم	
رئيس الجلسة	د. محمد بوبوش	
المتحدثون	د. عبدالرحمن آدم حسين	الدين والعلمانية في دساتير مجموعة دول شرق أفريقيا (دراسة في المكانة والتأثير)
	د. المصطفى بنموسى	التنصيص على الدين في الدساتير الغربية بين الاعتناق العقائدي والتوظيف السياسي
	د. عبدالقادر سوداني	دستور تونس سنة1861: السياق المحلي والضغط الخارجي.
	د. حكيم إبراهيم أحمد حسان، أحمد الشمري	الدستور الماليزي وما يتمتع به من قوانين ذات طابع ديني (دراسة قانونية وشرعية)

الأربعاء 27 يناير 2021		
5:00 - 3:00	الجلسة الرابعة: نماذج توظيف المسألة الدينية في دساتير دول العالم	
رئيس الجلسة	د. حمد حامد الحبابي	
المتحدثون	د. دحمان حمادو	حرية المعتقد بين المنظور القانوني والممارسة العملية في الجزائر وفرنسا – دراسة مقارنة–
	د. محمد المساوي	إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي، بين النص الدستوري والتوظيف السياسي.
	ثامر سعداوي	المسألة الدينيّة في الدساتير التونسيّة: في دستور1959 ودستور 2014
	طالب الدغيم	جدلية التنصيص على الدين في إطار النقاشات الدستورية في سورية: قراءة تاريخية على ضوء الوثائق الرسمية بين عامي1920 – 2012

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

اللجنة العلمية

د. محمد مختار الشنقيطي

حاصل على إجازة في حفظ القرآن الكريم، وبكالوريوس في الفقه والأصول، وبكالوريوس في الترجمة (عربية – فرنسية – إنجليزية)، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كولومبيا الجنوبية، ثم ماجستير ودكتوراه في تاريخ الأديان من جامعة تكساس بالولايات المتحدة.

درَّس في عدة جامعات عربية وأميركية، منها جامعة الإيمان باليمن، والجامعة الأميركية المفتوحة، وجامعة حمد بن خليفة، وجامعة قطر. وهو مهتم بفلسفة الدين، والفلسفة السياسية، والمسألة الطائفية، والتاريخ السياسية، والجغرافيا السياسية.

من كتبه بالعربية: (١) «الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية»، (٢) «الخلافات السياسية بين الصحابة»، (٣) «خيرة العقول المسلمة في القرن العشرين»، (٤) «فيلسوف القرآن الكريم محمد عبد الله دراز»، (٤) فتاوى سياسية، (٥) «جرام الروم» (ديوان شعر)، إضافة إلى بحوث عديدة في عدد من المجلات الأكاديمية العربية.

ومن أعماله بالإنجليزية: (١) «أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية والشيعية» (رسالة دكتوراه)، (٢) «صورة صلاح الدين الأيوبي في الجدل بين السنة والشيعة» (٣) «الجهاد الدفاعي: أسلمة الأتراك وتتريك الإسلام»، (٤) «رحلة أليمة إلى الخالق: لحظة التحول الروحي بين الغزالي وأوغسطين»، (٥) «عَبِيد الله: الأفارقة المسلمون الأوائل في أميركا.»

تُرجمتْ جلُّ كتبه إلى اللغة التركية، كما تُرجم بعضها إلى الفارسية، والكردية، والأوردو، والإنجليزية، والفرنسية، والألبانية، والبوسنية، والبشتو، والأمهرية، والتاميل. وهو يُسهم بانتظام في قناة الجزيرة محللًا سياسيًا، ويكتب بموقعها على الإنترنت، حيث نشر مئات المقالات السياسية والفكرية، باللغتين العربية والإنجليزية.

د. إبراهيم الطيب

باحث في الفكر السياسي وتاريخ الأفكار، ومهتم بالأدب العربي والوعي اللغوي. حاصل على دكتوراه في الفكر السياسي من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية ٢٠١٦، وكانت رسالته للدكتوراه بعنوان: «مظاهر الخلل في الفقه السياسي: كتابات الفقهاء الرواد نموذجا»، وحاصل على ماجستير في أصول الفقه ٢٠١٢، وبكالوريوس في اللغة العربية وآدابها ٢٠٠٩.

يعمل مستشارًا أكاديميًا في عدد من مؤسسات التعليم العالمي في موريتانيا والنيجر، ومشرفًا على البحوث التاريخية في المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نشر عدة بحوث في قضايا فكرية وفقهية وأدبية، منها:
- «محمد الفاضل ابن عاشور مؤرخًا للأفكار» (مجلة أواصر، ٢٠٢٠)
- «الثورات العربية: رؤية فقهية»(مجلة كلية الشريعة بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ٢٠١٢)
- «المنهج الإبداعي عند ابن قتيبة» (ورقة بحثية في مؤتمر المنهجية الإسلامية، في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ٢٠١٠).

كما نشر في صفحة (تراث) بموقع الجزيرة نت نحو تسعة بحوث عن النساء المفتيات وأدوار الوعاظ مجتمعيا، والمعتزلة وابن الرواندي، والصراعات الإسلامية المسيحية والحروب الصليبية والمقاطعات الاقتصادية، وانتقال المذاهب وهجرة الأفكار، وأناقة العلماء، وظاهرة حرفة الأدب.

عمل أستاذًا في ليبيا لمادتَيْ فقه الحديث وأصول الفقه خلال ٢٠١٣-٢٠١٤، ودرَّس مادتَيْ أصول الفقه ومصطلح الحديث في (المحظرة النموذجية) وهي أكاديمية للعلوم الشرعية في موريتانيا عام ٢٠٠٨، وإضافة إلى تكوينه الأكاديمي فهو خريج المحظرة الشنقيطية بموريتانيا حيث درس أمهات المتون في علوم القرآن والسيرة ومصطلح الحديث والفقه والأصول والنحو والصرف واللغة.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

رؤساء الجلسات

أ.د. أحمد إبراهيم أبوشوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ في جامعة بيرقن بالنرويج (١٩٩٨م). وقبل التحاقه بجامعة قطر عام ٢٠١٢م، عمل باحثًا بمركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بجامعة بيرقن (١٩٩٥-١٩٩٩م)، ثم أستاذًا في قسم التاريخ والحضارة (١٩٩٩ - ٢٠١٢م)، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. كما عمل باحثًا وأستاذًا زائرًا في مركز دراسات الشرق الأوسط الحديث ببرلين (٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٦م)، وجامعة بتسبيرج الأمريكية (٢٠١٥م)، وجامعة ويسكونسن (٢٠١٧م). ألّف أكثر من عشرين كتابًا، وخمسين بحثًا علميًا باللغتين العربية والإنجليزيّة، نُشِرَتْ في دوريات علمية محكمة، ودور نشر إقليمية وعالمية.

رئيسة الجلسة الثانية

د. مريم أبوشريده

حاصلة على درجة الماجستير في القانون من جامعة دوك بالولايات المتحدة الأمريكية وهي إحدى الجامعات الأميرية المعتمدة. تدربت في إحدى العيادات القانونية التابعة لجامعة دوك، وحصلت على عضوية مؤقتة في نقابة المحامين الأمريكيين لمزاولة مهنة المحاماة هناك. كما عملت مع العيادة القانونية الخاصة بولاية نورث كارولاينا، وساهمت في تقديم الكثير من النصائح القانونية المتعلقة بقضايا الضمان الاجتماعي والحقوق والحريات العامة. حاصلة على الميدالية الذهبية لجائزة التميز العلمي لعام ٢٠١٧ عن فئة الطالب الجامعي المتميز. حاصلة على قبول نشر بحث في العام المقبل ٢٠٢١ مع المجلة الدولية للقانون والذي يتحدث عن تقنين المنشورات الضارة في وسائل التواصل الاجتماعي دون الاصطدام بالحق الدستوري في حرية التعبير عن الرأي. عملت في لجنة المطالبة بالتعويضات منذ عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩ ضمن فريق ممثلي دولة قطر ومجموعة من شركات المحاماة الدولية في القضايا الدولية المرفوعة ضد دول الحصار والتي يترأسها عميد كلية القانون محمد بن عبد العزيز الخليفي. تدربت في شركة Squire Patton Boggs للمحاماة في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٥.

رئيس الجلسة الثالثة

د. محمد بوبوش

أستاذ في العلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة محمد الأول بوجدة في المغرب. حاصل على الدكتوراه الوطنية في العلاقات الدولية من جامعة محمد الخامس بالرباط عام ٢٠١٣. وهو مهتم بالشؤون الدولية والعلاقات الدولية والقانون الدولي والعلوم السياسية.

له مؤلفات عديدة، منها:
- تطور مركز الفرد في القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٨.
- الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، الأردن.٢٠١٥.
- التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، الأردن.٢٠١٥.
- مشروع الدولة الفلسطينية: دراسة قانونية وسياسية، دار أمواج للطباعة والنشر. الأردن.٢٠١٥.
- قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، ٢٠٠٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

رئيس الجلسة الرابعة

د. حمد حامد عبد المحسن الحبابي

أستاذ القانون الدستوري المساعد بجامعة قطر. وهو عضو لجنة مراجعة أطروحات الماجستير بكلية القانون بجامعة قطر. ومُحاضر في القانون الدستوري بجامعة قطر منذ ٢٠١٦ وحتى الآن.

حصل على جائزة التميز الأكاديمي عام ٢٠١٢. وعقد ورش عمل في جامعة قطر لأعضاء هيئة التدريس الجدد لعام ٢٠٢٠. كما قدّمَ عرضًا حول قانون انتخابات الشورى القطري المستقبلي لعام ٢٠٢٠.

شارك في العديد من المؤتمرات، منها مؤتمر الإطار القانوني لعلاقات الأعمال الكورية القطرية، الذي نظمته كلية القانون بجامعة قطر بالتعاون مع كلية القانون بجامعة كوريا عام ٢٠١٦. ومؤتمر الأزمة السورية والقانون الدولي المنعقد في قطر عام ٢٠١٤. ومؤتمر القانون المقارن المنعقد في قطر عام ٢٠١٢. كما شارك في ندوة جاستا للقانون التي نظمتها كلية القانون ومركز دراسات الخليج بجامعة قطر.

المشاركون

د. متين شريف أوغلو / تركيا

عضو هيئة التدريس ورئيس قسم التاريخ العربي بكلية الآداب جامعة آرتوقلو ماردين، وهو تركي الجنسية من أصل تونسي (اسمه الأصلي د. زبير خلف الله).

درس الليسانس في الآداب والحضارة العربية بتونس، ثم هاجر إلى تركيا، وتحصل على الماجستير في التاريخ العثماني من جامعة إستانبول. نال بعد ذلك شهادة الدكتوراه من جامعة معمار سنان بإستانبول في قسم التاريخ العثماني، واشتغل في العديد من المؤسسات العلمية بتركيا. عمل محللا سياسيا في عدة قنوات تلفزيونية موجودة على اليوتيوب، ومتخصص في الوثائق العثمانية وترجمتها إلى العربية، وله أبحاث في التاريخ العثماني وفي العلاقات العربية التركية نذكر منها: الأقليات الدينية في القدس خلال العهد العثماني / تركيا من العمق الحضاري إلى العمق الاستراتيجي/ تاريخ الأوبئة في العهد العثماني / موقف الدولة العثمانية من مسألة التعايش/ مستقبل العلاقات المغاربية التركية/ كتاب حرب جزيرة جربة وانعكاساتها على الصراع العثماني الأوروبي/ كتاب مسألة طرابلس الغرب وموقف الرأي العام الدولي منها ١٨٧٨ إلى ١٩١٢/ كتاب تاريخ الأوبئة وآثاراها من بداية العهد النبوي إلى نهاية العهد العثماني/ كتاب التعايش وأشكاله من منظور العلوم الإنسانية/ وسيصدر له قريبا: كتاب مسألة قطر من خلال الوثائق العثمانية/ وكتاب صراع التوازنات في منطقة الخليج العربي من ق ١٦ إلى ق ٢٠ .

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص بحث: قانون نظام الملة وحقوق غير المسلمين في الدولة العثمانية

لا شك أن التجربة الدستورية في العالم الإسلامي تختلف في أبعادها وخصوصياتها من منطقة إلى منطقة، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، وذلك بسبب الظروف التاريخية التي ولدت فيها هذه التجارب الدستورية. لكن ورغم هذا التنوع والاختلاف في التجربة يظل الإسلام المنطلق والمشترك الذي يشكل المرجعية الفكرية والتشريعية والسياسية لهذه التجارب. وقد عرف التاريخ الإسلامي تجارب دستورية مختلفة، لعل أهمها التجربة الدستورية للدولة العثمانية التي لعبت دورا مهما في التاريخ الإسلامي، ومثلت أطول تجربة في المسار التاريخي والسياسي للعالم الإسلامي بأكمله. ذلك أن الدولة العثمانية منذ انطلاقتها تبنت الإسلام مرجعية لها في إدارتها للدولة وفي تشريعاتها القانونية والدستورية. فكانت العلاقة بين الدين والسياسة علاقة محورية، وكان الإسلام المصدر الأساسي للمنظومة القانونية والتشريعية، حيث لعبت مؤسسة مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية دورا بارزا في سن القوانين والتشريعيات، سواء للمواطنين المسلمين أو لغير المسلمين. ويعد قانون نامه الذي أصدره السلطان محمد الفاتح أول نص دستوري يصدر بعد فتح مدينة القسطنطينية التي تتميز بحالة تنوع عرقي وتعدد ديني ومذهبي. لقد مثل قانون نامه لمحمد الفاتح تجربة دستورية جديدة تشكلت وفق الضوابط الشرعية الإسلامية، واستفادت في مجملها من تجارب الدول الإسلامية السابقة، خصوصا في المسائل التي تتعلق بالأقليات الدينية من غير المسلمين. لقد استطاع محمد الفاتح من خلال قانون نامه أن يقدم رؤية دستورية جديدة مبنية على فهم جديد للتشريع، ومرتبطة بخصوصية المرحلة التاريخية الجديدة، وبالسياق المكاني المتنوع الذي ولدت فيه هذه التجربة الدستورية العثمانية التي تعد من أهم التجارب في التاريخ السياسي الإسلامي والعالمي.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. طلال عبد اللطيف الجسار/ الكويت

يعمل مدرسًا في قسم اللغة العربية، بكلية الآداب في جامعة الكويت. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم اللغة العربية الحديث واللسانيات من جامعة بايرويت في الجمهورية الألمانية (Universität Bayreuth) عام ٢٠١٤. حاصل شهادة الماجستير في علم اللغة ومقارنة أديان من جامعة بايرويت أيضا عام ٢٠١٠.

صدرت له بعض الأعمال الأكاديمية، منها:
- « The pedagogization of Arabic: The early Maaaniy al-Quran Literature»، المجلة الألمانية « Zeitschrift für Arabische Linguistik هايدلبيرغ عام ٢٠١٥.
– «نماذج من سيميائية النص عند الفراء»، «المجلة العربية للعلوم الإنسانية» كلية الآداب جامعة الكويت ٢٠١٨.
– « تعدد مصطلح البدل عند الفراء من منظور سيميائي»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية كلية الآداب في جامعة الكويت ٢٠١٩.
– «دراسة تفكيكية في النظرية النحوية العربية المبكرة»، المعهد الوطني للغات والحضارات في جامعة INALCO في باريس فبراير ٢٠٢٠ (قيد النشر).

ملخص بحث: «وثيقة الاثني عشر: خُطاطة في العصور الوسطى في تنظيم العلاقة بين الدين والقانون»

اشتعلت في القرن السادس عشر ثورة واسعة في ألمانيا لمدة ثلاث سنوات، امتدت خلالها إلى الكثير من المدن والقرى، وقد أطلق المؤرخون الألمان عليها لقب ثورة الفلاحين الألمانية، التي طالبت بمزيد من الحقوق والحريات لفئات مجتمعية مهمشة كالفلاحين والعامة في المجتمع الألماني من قبل الأمراء والنبلاء وأمراء الدين في الكنيسة الكاثوليكية. لن نتطرق إلى تفاصيل هذه الثورة كاملة، بل نستعرض في هذا البحث بعض الأُسس التي ارتكزت عليها الثورة في وضع خُطاطة مبدئية بعد مُفاوضات في البداية بين الفلاحين وبعض النبلاء منعا لقيام الثورة، تُسمى وثيقة الاثني عشر ، وهي تتكون من اثني عشر بندا، وقد نوقشت رسميا بين السلطة الحاكمة وقادة الفلاحين لإيقاف الثورة، لكنّ السلطة قد نكصت على أعقابها فيما بعد وفضلت طريق القمع، ومع ذلك حملت هذه الخطاطة معنى جديدا في تفسير الحق الإلهي «Das göttliche Recht»، الذي كانت الكنيسة تُورده، بعد أن طلب الفلاحون ومن ساندهم من رجال الدين بعودة المساواة بين الناس كما في مسيحية القرون الأولى والاعتراف بهذه المساواة كقاعدة أساسية في المجتمع وتطبيق «قانون الحق الطبيعي»، «واعتمد الفلاحون على المساواة بين أبناء الرب ليصلوا إلى المساواة في الحقوق المدنية بين الفلاحين والسادة». ولذلك نقرأ في البند رقم ٣: « ومما يتفق مع تعاليم الكتاب المقدس أن نكون أحرارا وهكذا نريد أن نكون ».

وعليه انبثقت أو تبلورت فكرة إعادة تنظيم العلاقة في القوانين بين الكنيسة و المجتمع المدني، وعُرفت هذه الخطاطة كدستور أولي متواضع وأفق إنساني جديد في مجتمع مُغلق في الحقوق الإنسانية وتنظيم العلاقة بين الحاكم بالمحكوم، ومع أن هذه الثورة قد فشلت في النهاية في تحقيق رغباتها وآمالها بعد أن خذلها الكثيرون من المفكرين أو الداعين لتجديد ديني مثل مارتن لوثر مترجم الكتاب المقدس من اللاتينية إلى لغة الحياة اليومية الذي ساند الطبقة البورجوازية في تحطيم هذه الثورة إلا إن جذور هذا التفكير الثوري القائم على الحاجة إلى إبعاد هيمنة الكنيسة على المجتمع المدني و وضع ضوابط تنظيمية جديدة مع السلطة الحاكمة قد استقرّ في العقول، وفي الختام ننظر في انعكاس هذه النظريات والأفكار عبر قرون على ألمانيا.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. محمد السيد الصياد/ مصر

باحث ومؤلف، مصري، متخصص في الفقه السياسي السني والشيعي، حاصل ليسانس أصول الدين، من جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ٢٠٠٩م بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، ثمّ حصل على ماجستير (٢٠١٥م) بتقدير ممتاز، ثم على دكتوراه في الشريعة الإسلامية (٢٠٢٠م) بمرتبة الشرف الأولى، وكلاهما من قسم الشريعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة. عمل باحثا في مركز رسالة الأزهر من ٢٠١١م وحتى ٢٠١٥م، ثمّ عمل باحثا في مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية في الرياض من ٢٠١٦م وحتى ٢٠١٨م، ثمّ باحثاً ومسؤولا لوحدة الدراسات الفكرية والأيدولوجية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية بالرياض من ٢٠١٨ وحتى الآن.

وله عدد من الكتب والدراسات العلمية المحكمة، ومن أهم الكتب: «ثبوت القرآن بين السنة والشيعة الإمامية»، وكتاب «الفقيه والدين والسلطة جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية» (بالاشتراك)، وكتاب «فقه الانتظار.. التيارات الدينية الإيرانية والصراع على الحق المطلق للفقيه في الولاية»، وكتاب «رد متون الروايات عند المفسرين» (تحت الطباعة)، وكتاب «الفقهاء والحاكمية في إيران» (تحت الطباعة).

ومن أهم الدراسات المنشورة: «العرفانية والتفكيكية والانقلاب على مسار الحوزة في قم»، «أزمة البيت الشيعي: النخب الدينية والثورة التشرينية»، «العلمانية والحوزة: تحولات التدين الإيراني»، «الأخباريون والسياسية في إيران»، «نظرية الأعلمية في الفكر الشيعي وأزمة اختيار الولي الفقيه».

ملخص بحث: «من الدولة الدستورية إلى الشرعية الإلهية: دراسة في موقع الدين والمذهب في الدستور الإيراني»

تُعدّ إيران من الدول التي يقع فيها الدين والمذهب موقعًا مركزيا في الدستور، واللافتُ أنّ مركزية الدين والمذهب في الدستور الإيرانيّ ليست طارئة لحظة الثورة الإسلامية ١٩٧٩م، بل لذلك جذور وبذور، منذ تشكّل إيران الحديثة.

ولمعرفة موقع الدين في الدولة الإيرانية المعاصرة، ينبغي أن ندرك النموذج الكامن وأسس العقل الجمعي للنخبة الدينية الولائية التي قامت على هذا الدستور، وضعاً، وتعديلاً فيما بعد. ولذا أثرنا في تلك الدراسة تتبع العقل الدستوري للجماعة العلمائية الإيرانية منذ التنباك ومرورًا بالدستورية، ونهاية بالثورة الإسلاميّة، محاولين استقراء الكليات الدستورية المتعلقة بالدين والمذهب والتي حرص عليها الفقهاء في كل حدَث، وتلك الخلافات العلمية، والاشتباكات الفلسفية والكلامية التي نشبت بينهم بسبب طبيعة هذه الدساتير، وما ورائياتها المقاصدية والفقهية.

وتسعى تلك الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بموقع الدين والمذهب في الدستور الإيراني الراهن، والعلاقة الغائمة والحسَّاسة بين الفقيه والدستور، وموقع الوليّ الفقيه من الدستور، وهل ثمة تقيد فقهي وفلسفيّ بالأطر الدستورية، فتكون ولاية الفقيه مقيّدة بالدستور والانتخاب، أم إنها ولاية مطلقة من كل قيد؟ ونحو ذلك من تساؤلات قلقة. وأخيرا ترصد الدراسة تلك التمردات الإصلاحية والتنويرية المطالبة بتعديلات جزئية أو جوهرية على الدستور، وبواعثها التي أدت إلى تمردها، وبديلها المنشود.

أحمد الحبشي/ المغرب

باحث متخصص في تاريخ الأفكار والذهنيات، ٢٥ سنة، مغربي الجنسية، حاصل على باكالوريا في شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، يتابع تكوينه في ماستر تاريخ شمال المغرب المتوسطي-الدولة والمجتمع، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة عبد المالك السعدي، تخرّج من سلك الإجازة شعبة التاريخ والحضارة بعد إنجاز بحث حول مواقف فقهاء المغرب من المخترعات الغربية إبان القرن ١٩ الممتد.

له مشاركات في عدد من الملتقيات الفكرية الموجهة إلى الشباب، منها: المشاركة في مائدة مستديرة تناولت إشكالية «الراديكالية الدينية بالمغرب» بورقة حول: «شعبة الدراسات الإسلامية في الجامعة المغربية وآفاق تجديد الخطاب الديني» بمتحف الحركة الوطنية-مدينة تطوان ٢٠١٩. والإشراف على تنظيم ملتقى طلابي. عالج إشكالية: «إنسان الآن، بين الخصوصية الثقافية والمشترك الإنساني» يناير/فبراير ٢٠٢٠).

نُشرت له مجموعة من المقالات التاريخية ومقالات الرأي في عدد من المواقع الإلكترونية المغربية وأيضا بعض المدونات العربية.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص بحث: الخلفية التاريخية لوضعية الدين في الدستورين المغربي والإسباني-دراسة مقارنة-

نسعى من خلال هذه الدراسة-المقارنة إلى فهم المصوغات التاريخية التي حدّدت علاقة الدين بالدولة في التجربتين المغربية والإسبانية، انطلاقا من اللحظة التي أصبح فيها الدين -الإسلام في المغرب والمسيحية الكاثوليكية في إسبانيا- عنصرا رئيسا من عناصر الهوية الوطنية، وأساسا يستند إليه نظام الحكم، لهذا كان لابد من عرض تاريخي مركّب لمظاهر ارتباط الدين بالدولة خلال حقبة العصر الوسيط.
أبعاد الصياغة الدستورية الحالية لعلاقة الدين بالدولة، تعكس في جزء كبير منها نتائج التجربة التاريخية للشعب مع الدين كركيزة من ركائز الدولة، ومع الأهمية التي تلعبها الخلفية التاريخية للنص الدستوري الذي يؤطر هذه العلاقة، تبقى المجهودات العلمية في هذا المبحث نادرة، أو تشوبها نقيصة التعميم، دون مراعاة اختلاف التجارب التاريخية، وعليه اخترنا العودة إلى نصوص ومضامين الدساتير السابقة، كشرط منهجي لإجراء المقارنة بين الدساتير المتعاقبة، مع استحضار السياق التاريخي وما اشتمل عليه من تأثيرات سياسية وثقافية واقتصادية خارجية، وأخرى داخلية أفرزت علاقة ما، بين الدين والدولة، مؤطّرة بواسطة الدستور.

الكلمات المفتاحية: الدستور، الدين، الدولة، السياق التاريخي، التاريخ.

أ.د. كمال جعلاب/ الجزائر

أستاذ التعليم العالي في القانون الدستوري والمؤسّسات الدستورية بجامعة الجلفة بالجزائر منذ سنة ٢٠٠٨، حاصلٌ على الدكتوراه سنة ٢٠١٢ في القانون العام من جامعة البليدة في الجزائر، وهو مدير مخبر قانون حماية البيئة بجامعة الجلفة، ومسؤول فرقة بحثٍ حول العدالة الدستورية ودولة القانون.

مهتمٌ بحقل دراسات القانون الدستوري لاسيما تلك التي تتعلّق بدولة القانون، والقضاء الدستوري والحقوق والحريات الفردية، له مؤلف في الإدارة المحليّة، إضافة إلى عدّة أبحاث منشورة كالحق في الإدارة الجيّدة (٢٠١٨)، وسلطة المجلس الدستوري في تفسير الدستور (٢٠١٨)، ووضع اللغة العربية في الجزائر بين القانون والواقع (٢٠١٦)، إضافة إلى أوراق بحثية مقدمة لمؤتمرات علمية دولية كالشكوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية (٢٠١٦)، ودور الثنائية الحزبية في استقرار النظام الدستوري في بريطانيا (٢٠١٤).

ملخص بحث: دسترة الدين والإرادة العامة

تقوم فكرة الدساتير الحديثة عمومًا على وجود مبادئ ذات قيمة دستورية تقرّها الجماعة وترضى بها كمبادئ عليا تقيّد كل سلطات الدّولة، وتشكّل هذه المبادئ من وجهة نظر الديمقراطية تعبيرًا عن الإرادة العامة التي تجسدها السّلطة التأسيسية التي تضع الوثيقة الدستورية.

إن مقولة الإرادة العامة نشأت في سياق تبلور النمط الديمقراطي التمثيلي في الحكم الذي يقوم على فكرة أن الشعب ينتخب ممثليه في شكل برلمان يقوم بالتشريع باسم المجموعة، وهذا التشريع يتمتع بالسّمو لأنه تعبير عن الإرادة العامة، لكن الإرادة العامة لا تقتصر فقط على فكرة القانون، بل إننا نجد في الواقع أن هناك تدرجاً في مستويات هذه الإرادة، فالإرادة العامة التشريعية إنما تعلوها إرادة عامة تأسيسية هي التي تضع المبادئ ذات القيمة الدستورية التي تسمو على القانون وتقيّد السلطة التشريعية، ويشكّل الدّين أحد هذه المبادئ التي يتم التنصيص عليها في الوثيقة الدستورية وتُمنح لها بذلك قيمة دستورية.

تبحث هذه الورقة في إشكالية الدين كمبدأ دستوري نابع عن الإرادة العامة التأسيسية طالما تمّت دسترته، وما يترتب على هذه الدسترة من آثار تنعكس على مكانة الدين نفسه كمنظومة قواعد في هرم المعايير القانونية.

يهدف هذا البحث إلى محاولة بناء العلاقة النّظرية ما بين دسترة الدين كمبدأ وما بين الإرادة العامة بحيث يثبت لدينا في النهاية أن تضمين الدّين في الوثيقة الدستورية في مجتمع يدعي الدّيمقراطية أو يسعى إلى تحقيقها يعني تحويل الدّين من مجرّد شعار إلى مبدأ دستوري تتجلى فيه الإرادة العامة بصورتها العليا أي التأسيسية، وسيحظى الدين انطلاقاً من كونه مبدأ دستورياً، وكذلك من خلال كونه تعبيرا عن الإرادة العامة بنفس الحماية المقرّرة للمبادئ الدستورية والتي تتمثل أساساً في القضاء الدستوري.

لا شك أن مثل هذه المحاولة النّظرية في معالجة الدين من وجهة نظر المبادئ الدستورية وعلاقتها بالإرادة العامة ينطوي على أهمية كبرى خصوصاً بالنسبة للدول الإسلامية التي تتضمن دساتيرها النص على الإسلام كدين للدولة، ذلك أن سمو الإسلام كمبدأ دستوري على التشريعات سيجد تفسيره المنطقي في المبدأ الديمقراطي من خلال ربطه بالإرادة العامة، وأن الأمر لا يتعلق بدولة تفرض الدّين، بل بإرادة عامة تفرض أحد مبادئها التي تؤمن بها في عقدها الاجتماعي المكتوب (الدستور).

من خلال ما سبق فإن بنية البحث المقترح تتجلى من خلال محورين أساسين، يتعلّق الأول بالعلاقة ما بين الدين والدستور والإرادة العامة حيث سنحاول إثبات أن الدين هو مبدأ دستوري ينتمي لفئة المبادئ الدستورية العليا المنبثقة عن الإرادة العامة، أما الثاني فيرصد آثار هذه «الدسترة» للدين من خلال مكانته في النظام القانوني وسموه على القواعد الأدنى، ودور القضاء الدستوري في ضمان هذا السّمو.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. رشاد توام/ فلسطين

أكاديمي فلسطيني. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة تونس المنار، ودرجتَي الماجستير في الدراسات الدولية والبكالوريوس في القانون من جامعة بيرزيت، التي يعمل فيها باحثا، ومنسقا للنشر الجامعي (مديرا لتحرير منشورات الجامعة)، وأستاذا مساعدا غير متفرغ. شغل سابقا مستشارا لوزير العدل ومستشارا قانونيا للمعهد القضائي الفلسطيني. وإضافة إلى التدريس، شغل مراكز إدارية وإشرافية في جامعة بيرزيت (مشرفا ومنسقا لوحدات بحثية وتدريبية ومعلوماتية)، وجامعة الاستقلال للعلوم الأمنية (منسقا لعمادة البحث العلمي)، وجامعة الخليل (منسقا للعيادة القانونية). كما عمل مستشارا مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في مجال البحث وصياغة مشاريع القوانين وتقييم البرامج والتدريب. وهو عضو مؤسس في المنظمة العربية للقانون الدستوري. وله عدد من الكتب والدراسات المنشورة، تدور أحدثها في فلك القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الجيوش والثورات والانتقال والدساتير، والعلاقات المدنية-العسكرية. ومن بينها كتاب قيد النشر، من طرف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان «الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر». ومن أهم كتبه «البحث العلمي في القانون: دليل تعليمي»، «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية»، «النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية»، ثلاثتها صادرة عن جامعة بيرزيت.

ملخص بحث: «بَطل الرواية: الدين في مقدمات الدساتير وأثره على ضوء جدل قيمتها القانونية»

رغم كونها جزءاً متصلاً ماديًا بالدستور، بما يفترض معه أن يكون لها قيمة متن الدستور ذاتها؛ إلا أن القيمة القانونية للمقدمات لطالما كانت موضعا للجدل. حاولت هذه الورقة تأصيل نظرية عامة لمقدمات الدساتير، من خلال تأطير أبعاد ذلك الجدل، خارج ما استقرت على تكراره الأدبيات العربية، وبلورة معايير علمية لتقدير القيمة، وقد اتخذت الورقة من التضمين الديني في مقدمات الدساتير مجالا تطبيقيا؛ باعتباره أحد أبرز الإشكالات التي تثيرها المقدمات؛ متسائلة حول أثر هذا التضمين، على ضوء ذلك الجدل، ومحاولة الإجابة عن هذا السؤال، قياما على منهج التحليل القانوني، مدعما بالمنهج التأصيلي، من خلال استقراء توجهات القضاء.

وفيما لوحظ أن غالبية من تتبع تنامي حضور المقدمة في التقاضي الدستوري، نظروا إليه بإيجابية، باعتباره عكس في كثير من التجارب تعزيزا أكبر لحقوق الإنسان المستوحاة من تلك المقدمات؛ انطلقت هذه الورقة من فرضية مؤداها التحذير مما قد يعكسه التضمين الديني في المقدمات من انحياز إلى دين معين وأتباعه، أو تغليب للدين على مدنية الدولة. وهو ما قد يتطور إلى حالة تبات فيها المقدمة بوابة لتوسيع «الكتلة الدستورية»، ينفذ من خلالها الدين ليصبح جزءاً من تلك الكتلة. ولفحص هذه الفرضية، وبعد استعراض موسع لأشكال التضمين الديني في ٦٣ مقدمة دستور، اختير منها تاليا ثلاث حالات دراسية؛ لما أبدته مقدمات دساتيرها من «تدين» يناقض «حياد» متونها، ظهر كإعلاء للقيم الدينية للأغلبية (الكاثوليك في إيرلندا وهنغاريا، والبروتستانت الإنجيليون في زامبيا).

وقد خلصت الورقة إلى أن المقدمة عموما، والتضمين الديني فيها خصوصا، مؤهلة لتلعب عمليا أدوارا مؤثرة، سواء على مستوى القضاء (الوظيفتان الموضوعية والتفسيرية)، أو حتى بما تعكسه سياسيا على وحدة المجتمع والممارسة السياسية (الوظيفة الرمزية).

كلمات مفتاحية: مقدمات الدساتير – الدين – الكتلة الدستورية – القيمة القانونية – القانون الدستوري

د. أحمد ذيب/ الجزائر

أستاذ باحث في فقه العلوم ومناهجها بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر–، وخبير بحوث وبرامج بعدة مؤسسات داخل الجزائر وخارجها، أشرف على عدة تكوينات وتدريبات علمية وبيداغوجية جامعية، ونشر العديد من الكتب والدراسات العلمية في مجلات محلية ودولية محكمة.

ملخص بحث: « مستويات الإشكال القانوني للنَّص الدِّيني في دساتير الدول الإسلامية-من سؤال التنصيص إلى مأزق الإجراء-»

تَنُصُّ أغلب دساتير الدول الإسلامية (٣٥ من أصل٤٤)– كما هو معلوم- على أنَّ الإسلام هو دين الدولة، أو مصدر للتشريع، أو هما معًا. ويذهب أغلب الفقهاء الدستوريين إلى أنَّ التنصيص على الإسلام في الدساتير العربية إنما هو مجرد مجاملة ثقافية، ليس لها أيّ فاعلية على مستوى تنظيم الدولة وفلسفتها في الحكم. وبالرغم من شَكُلانِيَة هذا التنصيص وافتقاده للبعد العملي، إلا أنه يثير العديد من الإشكالات القانونية، سواءً ما تعلق بالصيغة والمعنى، أو بالأثر والإجراء. وتنطلق الورقة من مفروضة مُؤَدَّاهَا: أنَّ التنصيص على مكانة الشريعة وفق الصيغة الراهنة يجعل التشريع الإسلامي قسيمًا للدستور، لا مصدرًا له، كما أنه يُضعف الثقة بالدستور نفسه ويَحُدُّ من أدائه الوظيفي. وتُسَلِّم الورقة– كذلك - بأنَّ فاعلية هذا التنصيص متوقفة أساسًا على مبدأ الالتزام الدستوري القاضي ببطلان أي تشريع يُباين أحكام الشريعة الإسلامية. فَصَحَّ بهذا الاعتبار أن يُقال: إنَّ الغرض من هذه الورقة ليس هو الدعوة إلى إقصاء الشريعة من الدساتير الإسلامية، وإنما البحث عن دَسْتَرَةٍ حقيقية نستغني بها عن التنصيص الشكلي، والمناورة السياسية.

إذن، فالإشكال الذي يطمح هذا العرض للكشف عنه هو بالضبط ذلك الذي يتعلّق برصد مستويات الإشكال القانوني المترتب على النَّص الدستوري القاضي بأنَّ الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع. ولتقديم إجاباتَ واضحة عن هذا السؤال المركزي، نقترح جملة من الاستفهامات الفرعية:
- ما المراد بالتشريع الذي يكون التشريع الإسلامي مصدرًا له؟
- ما نوع الأحكام التي يُعَبَّر عنها بمصطلح(الشريعة)؟ هل هي المبادئ الإسلامية؟ أم أحكام الشريعة الإسلامية؟
- ما هي أهم الأبعاد القانونية للنَّص الدِّيني في الدساتير العربية؟
- هل يمكن القول إنَّ الشريعة الإسلامية هي مصدر موضوعي للتشريعات اللاحقة؟ وفي حالة مخالفة الفقرات الأخرى للأحكام الشريعة الإسلامية هل يمكن وصفها بأنها مخالفة دستورية تقتضي الطعن عليها أمام المحكمة الدستورية؟
- مَن هي الجهة المعنية بهذا النَّص؟ هل هي الجهات التشريعية؟ أم القضائية؟ أم هُمَا معًا؟

الكلمات المفتاحية: المسألة الدينية، الدساتير العربية، الإشكال القانوني، النص الديني، مبادئ الشريعة.

د. محمد بركة/ الجزائر

التحق بالتدريس بكلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر–) كأستاذ مؤقت عام ٢٠٠٤ ثم كأستاذ دائم عام ٢٠٠٩، حاصل على شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية بكلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر–) عام ٢٠٠٢، حاصل على شهادة ماجستير في العلاقات الدولية من كلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة وهران – الجزائر–) عام ٢٠٠٩، حاصل على شهادة دكتوراه في القانون العام بتقدير مشرف جدا عام ٢٠١٦ من كلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر–)، وشهادة التأهيل الجامعي في الحقوق عام ٢٠١٧ من كلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر–)، له العديد من المقالات المنشورة بمجلات دولية على غرار مجلة قراءات إفريقية، مجلة الحوار المتوسطي. شارك في العديد من الملتقيات الدولية والوطنية بالمملكة العربية السعودية، ألمانيا، تركيا، الجزائر. محكم بمجلة الحوار المتوسطي التابعة لمخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر–)، عضو اللجنة العلمية لمجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية التابعة للمركز العربي الديمقراطي (برلين – ألمانيا–)، محكم بمجلة International Journal of Public Administration and Policy Research التابعة لـ «PREMIER PUBLISHERS» (نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية–).

ملخص بحث: الآثار القانونية للاعتراف الدستوري بدين رسمي للدولة

يظل القانون الدستوري في الدراسات القانونية على المجتمعات العربية الحالية مجالاً يجب استكشافه، خاصة في ظل التحولات المعيارية التي حدثت في هذا المجال. حيث شجعت إعادة تنشيط العدالة الدستورية في بعض الدول العربية على تجديد هذا المجال من البحوث، والذي يرجع محدودية الوصول إليه إلى حد ما إلى صعوبة عزل الظواهر القانونية عن الظواهر السياسية، ومعالجتها بشكل مستقل. كما تعد الوثيقة الدستورية إحدى مقومات دولة القانون، فأهمية الدستور تتمثل في تنظيمه للواقع السياسي في الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، على غرار تنظيم الحقوق والحريات وحمايتها، والتفصيل في السلطات الثلاث والعلاقة فيما بينهما. يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية المدونة في وثيقة رسمية تدعى الدستور (في الدول ذات الدساتير المكتوبة) والتي تتضمن شكل الدولة وخصائصها، ثم نظام الحكم الموجود فيها والنظام السياسي المتبع، ومجموعة الحقوق والحريات الأساسية الممنوحة للفرد، وكذا القواعد القانونية التي توضح السلطات الثلاث والعلاقة الوظيفية بينها، والرقابة حفظا لمبدأ سمو الدستور، وطريقة تعديله. لعل التطورات الراهنة في عمليات صياغة الدساتير في العالم الإسلامي شملت تحليلات جديدة شائكة ومعقدة، وإن كان أن عملية الصياغة والإقرار تختلف بين مجمل الدول، إلا أن المتفق عليه هو أن المعايير القانونية الدولية وبعض المتغيرات الدولية الأخرى لعبت ولا تزال تلعب دورا مهما في ذلك. فالعديد من الدول تسعى إلى تضمين معالم الدولة في النصوص الدستورية، ومن ضمن هذه المعالم طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، الأمر الذي نتج عنه الكثير من الإشكالات القانونية. ورغم من الاعتراف في الوثيقة الدستورية بدين رسمي للدولة، إلا أن المعنى التنفيذي لهذا الاعتراف يعتريه الغموض، الأمر الذي قد يؤثر على بعض الحقوق المدنية والسياسية. وهذا الغموض هو الذي ينطوي على المشكلة المتعلقة بهذه الدراسة.

حيث اهتمت العديد من الدساتير العربية صراحة بتضمين بعض النصوص التي تشير إلى أن الإسلام دين الدولة ومبادئه مصدر رئيس للتشريع فيها، وهو ما تبعه العديد من الإشكاليات. بالاضافة إلى أن هذه الدساتير تتضمن في بعض الأحيان بعض النصوص التي تفيد بالحرية الدينية إلا أنها تؤثر بطريقة أو بأخرى على الممارسة الفعلية لهذه الحرية.

تكمن إشكالية الدراسة في بحث مدى الاعتراف الدستوري بدين رسمي للدولة والآثار القانونية لذلك.

سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والمقارن، حيث يهتم المنهج التاريخي بدراسة التطورات التاريخية والفكرية المؤثرة على صياغة النصوص الدستورية، أما المنهج الوصفي يعالج النصوص الدستورية ذات العلاقة بمكانة الدين في الدول وآثارها، ويخصص المنهج المقارن للمقارنة بين مختلف الدول العربية والإسلامية.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. عبد الرحمن آدم حسين/ جمهورية كينيا

حاصل على الدكتوراه في القانون والفقه المقارن من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، عمل محاضرًا في كلية الشريعة والقانون من جامعة أمة في نيروبي، ويتولى حاليًا مكتب نائب الرئيس للشؤون العلمية في جامعة جوبا في الصومال. يهتم الباحث في مجال القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القانون الدولي ومسألة الدولة والدين.

ولدى الكاتب شغف للكتابة الأكاديمية والتنظير العلمي، وكان له إسهامات بحثية حاول فيها طرح حلول فلسفية لمسألة إعادة بناء الدولة الصومالية المنهارة منذ عقود، وقضية الأقلية الإسلامية في شرق إفريقيا، ومن تلك الإسهامات المنجزة -حتى الآن- البحوث التالية:

- أولًا: دور النظام الفيدرالي في استقرار الدول: الصومال نموذجًا (رسالة ماجستير).

- ثانيًا: اختصاصات رئيس الدولة في النظامين الإسلامي والوضعي: السودان والصومال نموذجًا (رسالة دكتوراه).

- ثالثًا: المواطنة في الدساتير الصومالية: دراسة تحليلية (منشورة في المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٨).

- رابعًا: صناعة الدساتير والتحول الديمقراطي في الدول المنهارة: الصومال نموذجًا (غير منشور وقيد النظر).

ملخص البحث: الدين والعلمانية في دساتير مجموعة دول شرق افريقيا
(دراسة في المكانة والتأثير)

تناولت الورقة العلاقة بين العلمانية والدين بالمنظور الدستوري في مجموعة دول شرق إفريقيا-وهي ستة دول كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بروندي، جنوب السودان- فتساءلت حول مكانة الدين في ظل الدساتير تلك الدول العلمانية؟ فتوصلت إلى أنها لم تستطع إنكار الدين نكرانًا مطلقًا بل لجأت إلى الاستراتيجية الغامضة بشأن مسألة الدين الرسمي للدولة، والغموض قد يكون على شاكلة الصمت البناء أو إشارة بعض القضايا الدينية تطمينًا للغالبية الدينية مع الإعلان بحياد الدولة تجاه الديانات.

أما العلمانية فقد حاولت تحييد الدين أو إلغاءه عن الحياة السياسية كليًا في تلك الدول، ولكنها منيت بالفشل، وعندما أدركت سطوة الدين المعنوية؛ جعلتها عصا يتحكم بها الشارع العام مع حفاظ مسافة بينها وبين المنظمات الدينية، مخافة تدخلها في السياسة والسيطرة على سلطة الأمر والنهي بحكم نفوذها في الشارع. وبالمقابل تؤثر الكنيسة في السياسة بواسطة تقنيات عدة أهمها: مشاركة الحملات الانتخابية، تنظيم التظاهرات الدينية للمناسبات الانتخابية، ودعوة رعاياها بالتزام الهدوء والحفاظ على مقتدرات الديمقراطية والسلم والأمن.

توصلت الورقة أيضًا إلى وجود تهميش حقيقي للأقلية المسلمة في هذه الدول، ويتحقق من حيث النواحي السياسية والتعليمية والتنموية، إلا أن التهميش السياسي هو الأعمق تأثيرًا في حياة تلك الأقلية، بحيث لا يستطيعون –في معظم الحالات التي درسناها- تقلد المناصب السيادية بحكم أمر الواقع وليس بحكم الدستور أو الشريعة. وكذلك يعاني المسلمون انحياز الدولة للأغلبية في الحالات المذكورة.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. المصطفى بنموسى/ المغرب

حاصل على الدكتوراه في القانون العام تخصص العلاقات الدولية من جامعة محمد الأول وجدة المغرب. محاضر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد الأول بوجدة. رئيس قسم العلاقات الدولية بمركز الدراسات والأبحاث التربوية والعلمية مقره في فرنسا؛ وعضو المجلس الإداري لمركز الدراسات والأبحاث في الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان، الكائن مقره بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد الأول بوجدة، وعضو وحدة الدراسات الجيوسياسية بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة؛ وعضو المركز الوطني للدراسات القانونية بالرباط.

له عدة دراسات وأبحاث، حيث أصدر كتابًا بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات العامة دراسة في متطلبات الشفافية وإكراهات السرية، منشورات مكتبة الإربد، الأردن، ٢٠٢٠» وله عدد من المقالات والدراسات. كما شارك في عدد من الندوات الدولية والوطنية من قبيل المشاركة في الندوة الدولية بعنوان «الدين والهجرة: الدوافع التمفصلات والانعكاسات» والتي نظمتها جامعة الحسن الأول سطات بتعاون مع مركز الأبحاث الاستراتيجية حول الأمن والإرهاب، بتاريخ ٦ و٧ دجنبر ٢٠١٩ بمراكش بمداخلة بعنوان «سيكولوجيا اللاجئين وتحديات الاندماج الديني في المجتمعات الغربية»، والمشاركة في الندوة الدولية بعنوان «حركة التثاقف بين ضفتي المتوسّط : التجلّيات والتحدّيات والخلفيات» والتي نظمها مركز حوار الحضارات والأديان المقارنة بتاريخ: ١٢، ١٣ و١٤ نوفبر ٢٠١٩ مدينة سوسة، الجمهورية التونسية بمداخلة بعنوان «اللاجئون في أوروبا وديناميةالتكيف والاندماج الثقافي».

ملخص بحث: «التنصيص على الدين في الدساتير الغربية بين الاعتناق العقائدي والتوظيف السياسي»

عملت بعض دساتير الدول الأوروبية على الربط الوظيفي بين الكنيسة والدولة من خلال التنصيص الصريح عن الدين الرسمي للدولة أو اشتراط اعتناق الملك أو الرئيس لدين معين أو حتى مذهب ديني، وعلى سبيل المثال يمنح الدستور العرفي في بريطانيا نوعا من الامتياز الخاص للكنيسة الأنغليكانية، يتجلى ذلك من خلال مراسيم تتويج الملك والتي تتطلب أداء القسم بالحفاظ على الكنيسة وعلى العقيدة والشعائر الدينية؛ إلى جانب ذلك يتمتع الملك بصلاحية رئاسة الكنيسية الأنغليكانية، وأيضا تعيين الأساقفة ورؤسائهم. إن التوجه نحو التنصيص على المسألة الدينية في الدساتير الغربية يطرح مسألة الدوافع السياسية من وراء حرص واضعي الدساتير في الغرب على إدراج مقتضيات تؤكد على الانتماء الديني للدولة؛ كما يبرز في ذات الوقت الدور المتنامي الذي يلعبه الدين في الحقل السياسي والمؤسسات المتحكمة في قرار الدولة. فكثيرا ما شكل التنصيص على الدين في الدستور مدخلا رئيسا للسلطات الحاكمة لشرعنة حكمها وإبعاد المساءلة عنها، وعلى سبيل المثال يلجأ أصحاب المصالح السياسية إلى توظيف الدين لحصد الأصوات أثناء مشاركتهم في العملية الانتخابية. في المقابل يغذي التنصيص على الدين في الدساتير حضور المسألة الدينية في الحياة السياسية؛ فالفاتيكان في إيطاليا يتمتع بنفوذ سياسي قوي إذ كثيرا ما يتدخل في تعيين وزرائه في الحكومة وفي الإطاحة بآخرين غير مرغوب فيهم.

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى البحث عن العلاقة ما بين الديني والسياسي انطلاقا من الوثائق الدستورية الغربية، من خلال التنقيب عن الدوافع السياسية وراء التنصيص على الدين في هذه الدساتير وما إذا كانت ترجع بالأساس إلى المعتقد الديني أم إلى التوظيف السياسي، وأيضا من خلال استكشاف مدى تغذية المسألة الدينية في المجتمع الغربي من وراء هذا التنصيص. وينبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات من قبيل:

- إلى أي مدى ساهمت دساتير الدول الغربية في تكريس الوجود الدستوري للدين؟
- كيف يمكن تفسير الحضور الديني في الدساتير الغربية؟
- ما الأهداف التي يسعى المشرعون لتحقيقها من وراء التنصيص على الدين في الدساتير؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التنصيص على المسألة الدينية في معظم دساتير الدول الغربية؛ يرجع من جهة إلى أسباب مرتبطة بضرورة الإقرار بالهوية الدينية التي تقتضي في بعض الأحيان التعبير عنها من خلال الاعتراف بها دستوريًا؛ كما قد ترجع إلى دوافع سياسية مرتبطة بمصالح الفاعل السياسي، وأكيد أن الإقرار بالدين في الدساتير يمنح له دورا متقدم في الفضاء العام والحياة السياسية، وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الاتية:

- المحور الأول/ الحرية الدينية في بعض الدساتير الغربية.
- المحور الثاني/ التوظيفات السياسية للأطروحات الدينية في الدساتير الغربية.
- المحور الثالث/ التنصيص الدستوري وتكريس الدين في الحياة العامة الغربية.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. عبد القادر السوداني/ تونس

تونسي الجنسية، مقيم بمدينة صفاقس. يدرس حاليا بصيغة التعاقد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس.

بدأ مسيرته الأكاديمية بحصوله سنة ٢٠٠٥ على شهادة الأستاذية في التاريخ من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس. وفي نفس الكلية تابع دراسته في الماجستير، وأتمّها سنة ٢٠٠٩ برسالة بحث بعنوان «سياسة الإخلاء السكاني في العهد الحسيني»، بإشراف الأستاذ مبروك الباهي. ثم تابع رسالة الدكتوراه مع ذات المشرف وفي نفس الكلية برسالة بحث بعنوان «السلطة في تونس وطرابلس الغرب ١٧٠٥-١٨٣٧، في سنة ٢٠١٧ بعلامة مشرف جدا.

له جملة من الإصدارات في شكل كتاب بعنوان « تشكل الدولة في تونس وليبيا» كما شارك في مؤلف جماعي بعنوان « الإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي، ومشروع كتاب تحت الطبع بعنوان «الهوية السياسية في تونس». كذلك ألّف جملة من المقالات المنشورة في مجلات ودوريات محلية ودولية محكمة (١٤ مقال) تناولت مختلف مناحي التاريخ الحديث لتونس والمغارب والمنطقة المتوسطية. وشارك في العديد من الندوات والملتقيات الوطنية والدولية.

ملخص بحث: «دستور تونس سنة١٨٦١: السياق المحلي والضغط الخارجي»

تميل بعض الأنساق الفكرية المعاصرة في تونس إلى ربط الدين بالفكر الميثي، فبعض السرديات السياسية بدت في لغة مترعة بالصلف عزّ نظيرها إزاء الدين، فالسياسي لا يقبل أن يخرج المعتقد من تحت سيطرته، فكل ما يهم أن يكون فكر ومعاش الرعية تحت مراقبة السلطة. دونكم في ذلك أن النخبة الصوفية باتت تؤجّر مواقفها للسلطة السياسية، فقد مثّلت الطرق الصوفية أهم تنظيم ديني في تونس، لما يتمتع به من نفوذ مادي على السكان، وغني عن البيان أن السلطة الحسينية تمكنت من تطويع أغلب المشرفين على هذا النسق الديني، حتى أمست الصوفية رافعة من رافعات الحكم المركزي تأتمر بأوامر الباي حتى وإن تعارضت مع الشرع والعرف. وقد أدى انتشار المذهب المالكي في المغرب العربي إلى تخادم الدين والسياسة، وغني عن البيان أن هذا المذهب كثيرا ما يتعاون مع الحكم المركزي، ويشار إلى أن المالكية تقبل بالسياق الاجتماعي والسياسي المحلي، فالمالكيّة لا تجد غضاضة في التعامل مع العرف حتى وإن تعارض مع جوهر الدين.

في هذا السياق من مخزنة العلماء لفائدة السلطة السياسية ورد الدستور التونسي لسنة ١٨٦١ في ثلاثة عشر بابا، ويسمى كذلك قانون الدولة التونسية، ومن أهم ما جاء في هذا الدستور أنه حدّ من سلطات الباي وأعوانه وجعل القانون هو الفيصل بين جميع السكان، وما يهمنا في هذا الصدد أنه جعل المعتقد شأنًا ذاتيًا صرفًا، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن سنّ دستور ١٨٦١ لم يكن بمعزل عن الضغط الخارجي الذي عوّل على فصل تونس من سياقها الإسلامي حتى يسهل الانقضاض عليها لاحقا.
عبّر هذا الدستور عن تبعية نخبة تونس للغرب دون إعمال العقل الترجيحي، فتم تلقف كل ما يأتي من لدن الغرب، وهي نتيجة لمركبات النقص والرغبة في المحاكاة والإعجاب بإفرازاته الفكرية.

حسبنا التأكيد أن الدين يمكن أن يكون الوحدة الناظمة للمجتمع التونسي، بعيدًا عن تحجر الأصولية وعن خطر الاستلاب، ودون لوك ملتبس فإن أزمة الدولة والسياسة في تونس خلال القرن التاسع عشر هي من فعل السياسة لا من فعل الدين.

سنسعى لتناول حيثيات سنّ دستور ١٨٦١ وكذا الأثر الديني في دستور تونس، وتداعيات العقل السياسي على الحالة العامة بالبلاد التونسية، وقد تخيّرنا الإحاطة بهذا الموضوع في المحور السياسي لهذه الندوة.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

د. حكيم إبراهيم عبد الجبار الشميري/ اليمن

يمني الجنسية، يعمل أستاذًا مساعدًا في قسم الشريعة بجامعة سلطان أزلن شاه، ماليزيا. تشمل خبرته خمسةَ وعشرين سنة بين التدريس في الجامعات والتوجيه في المعاهد الشرعية، والبحث والنشر وتطوير المناهج العلمية في الشريعة. لديه أكثر من واحد وعشرين بحثًا محكمًا، وله ثلاثة كتب-كتاب تم نشره وكتابان قيد النشر. شارك في أكثر من ثلاثين مؤتمر بين دولي وعالمي وإقليمي. حصل على شهادة أفضل باحث من جامعة USAS في عام ٢٠١٥. كما أنه يعمل مراجعًا وعضوًا في هيئة التحرير للعديد من المجلات الشرعية. وتشمل شهاداته درجة الدكتوراه (الشريعة)، جامعة ماليزيا الوطنية، وماجستير (فقه)، وبكالوريوس في الشريعة، جامعة الإيمان، اليمن.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص البحث: الدستور الماليزي وما يتمتع به من قوانين ذات طابع ديني (دراسة قانونية وشرعية)

تعتبر ماليزيا من أكثر دول العالم الإسلامي تنوعًا في الديانات والأعراق، فمنهم أهل الأرض الأصليين (الملايويين)، ومنهم من قدم إليها عن طريق الدول الاستعمارية، ولهذا نجد الكثير من القوانين في الدستور الماليزي ينظر إلى أهل الأرض الأصليين أن لهم الأحقية في الكثير من المناصب السيادية، والمواقف المصيرية ذات الطابع الحساس في البلاد. وقد نص الدستور الماليزي على أن سلاطين الولايات لا يكونون إلا من العرق الملاوي ويتمتعون بمكانة كبيرة، خاصة بين الأغلبية الملاوية المسلمة، التي تنظر إليهم على اعتبار أنهم حامون للتقاليد الإسلامية. وقد يؤدي انتقاد السلطان إلى معاقبة الفاعل بالسجن، وأن ملك البلاد لا يكون إلا من هؤلاء السلاطين؛ حيث ينتخبون من بينهم ملكًا يستمر ملكه على العرش الملكي خمس سنوات، وله صلاحيات متعددة ذات سيادة كبيرة فهو يتولى تعيين بعض كبار الموظفين، مثله في ذلك مثل رئيس الوزراء، وهو الرئيس الديني للمسلمين في البلاد، والقائد الأعلى للقوات المسلحة. كما أن من سلطته إصدار أحكام عفو عن السجناء السياسيين. وينص الدستور الماليزي أن رئيس الوزراء لا يكون إلا من العرق الملاوي، وكذلك كبير وزراء الولايات في البلاد ولهم صلاحيات في تسيير الولايات والاهتمام بالأمور الدينية ولهم منزلة خاصة عند الشعب الماليزي المسلم، كما أن الدستور الماليزي خصص بعض الأراضي السيادية التي لا يجوز نقلها إلى غير الملاويين عن طريق البيع أو الهبة، وهذا القانون يعتبر قانونًا احترازيًا يضمن عدم تسرب الأراضي الماليزية الهامة إلى غير أهلها الأصليين. ونهدف من كتابة هذا البحث إلى التأصيل الشرعي للدستور الماليزي وما يحمل من قوانين ذات طابع ديني يضمن حقوق أهل الأرض الأصلية، وتكمن أهمية البحث في أهمية الحفاظ على الدستور الذي يضمن للمسلمين الحفاظ على المناصب السيادية، والحفاظ على الأراضي من التسرب إلى أيادي غير المسلمين، التي كان بسببها سقوط كثير من الدول الإسلامية والعربية بيد الكفار، تحت ذريعة بيع وشراء الأراضي. وسوف تستند هذه الدراسة إلى منهجية الاستقراء للدستور وما يحوي من نصوص ذات طابع ديني يصون البلاد من الضياع ويحمي المسلمين من التفتت، ويتبع الباحث المنهج التحليلي للأسباب السياسية التي رسمت معالم الدستور الماليزي ومميزاته عن القوانين الأخرى في دول العالم.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، الدراسة، الدستور، القانون، الدين.

د. دحمان حمادو/ الجزائر

جزائري الجنسية، أستاذ محاضر بجامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر، حاصل على ليسانس في الحقوق ٢٠٠٣ وشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ٢٠٠٥ وماجستير في القانون العام ٢٠١١ ودكتوراه في القانون العام ٢٠١٨. شغل منصب متصرف إداري مكلف بالشؤون القانونية لمدة أربع سنوات. أستاذ جامعي منذ ديسمبر ٢٠١١. رئيس سابق لقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر لمدة سنة. عضو لجنة التحرير بمجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، بنفس الجامعة. شغل منصب رئيس لجنة فتح وتقييم العروض للصفقات العمومية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بنفس الجامعة منذ مايو ٢٠١٦ إلى يومنا هذا. وهو عضو بمخبر الدراسات القانونية المقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر. أشرف على تأطير العديد من مذكرات الماجستير.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص البحث: حرية المعتقد بين المنظور القانوني والممارسة العملية في الجزائر وفرنسا

تعتبر حرية المعتقد من أهم الحريات التي خصتها الدساتير والقوانين الوضعية المختلفة بالحماية، ناهيك عما تضمنته الشرائع السماوية من إقرار لهذه الحرية. وقد جسد الدستور الجزائري هذه الحرية في المادة الثانية والأربعين، أما الدستور الفرنسي فأعلن بوضوح في مادته الأولى على أن فرنسا تكفل وتحترم كل المعتقدات. ومما سبق ذكره فإن الإشكالية الرئيسة للبحث تتلخص في: إلى أي مدى يمكن اعتبار أن اعتراف الدستور الجزائري والدستور الفرنسي بحرية المعتقد ضمانة فعالة، ودعامة كافية لتلك الحرية في ممارستها؟

وضع الدستوران الجزائري والفرنسي مجموعة من الضمانات للممارسة حرية المعتقد في مقدمتيها ضمانات دستورية من خلال النص على هذه الحرية في الدستور، وسن المشرع قوانين حامية ومنظمة لهذه الحرية. ووضع آليات لعدم تعسف الإدارة في استعمال سلطتها، وذلك من خلال الرقابة القضائية على أعمالها، وتفعيل الرقابة الدستورية التي يتولاها المجلس الدستوري في كلٍّ من الجزائر وفرنسا لإلغاء كل النصوص القانونية التي تخالف أحكام الدستور، ومنح الأفراد حق الطعن عن طريق دعوى الدفع بعدم الدستورية. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لبيان التجسيد الدستوري لحرية المعتقد، وبالمنهج التاريخي لبيان سياق تطور هذا الحق في كل من الجزائر وفرنسا، وعلى المنهج التحليلي لإبراز أهم الضمانات التي وضعها كلا النظامين الدستوريين من أجل حماية حرية المعتقد، وكذا الحدود التي يجب أن تمارس في نطاقها هذه الحرية. ولعل من بين أهم النتائج المتوصل إليها قصور النصوص القانونية وعدم إحاطتها بكل الجوانب التقنية لممارسة حرية المعتقد كما هو الحال في الجزائر. أو صعوبة تطبيقها في الواقع لأسباب متعلقة بذريعة الحفاظ على النظام العام وحفظ الأمن العمومي ونبذ التطرف كما هو الحال في فرنسا.

الكلمات المفتاحية: الحرية، المعتقد، الدستور، الضمانات الدستورية، النظام العام.

د. محمد المساوي/ المغرب

أستاذ باحث في العلوم السياسية بجامعة ابن زهر في المغرب منذ سنة ٢٠١٠. نشر العديد من الدراسات والمقالات في مجلات دولية، منها المجلة العربية للعلوم السياسية، ومجلة المستقبل العربي، ومجلة التبين، ومجلة الجنان لحقوق الإنسان، ومجلة الشؤون العربية بجامعة كاليفورنيا. تناول في أبحاثه مواضيع متعددة، منها الحوار الإسلامي العلماني، الحرية في الفكر الإسلامي، والمشاركة السياسية.
كما صدرت له العديد من الدراسات في نفس التخصص في كتب جماعية. وشارك في العديد من الندوات الدولية والوطنية بدراسات في مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية والفكر السياسي.

ملخص بحث: «إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي: بين النص الدستوري والتوظيف السياسي»

تبلور مفهوم إمارة المؤمنين في التجربة التاريخية الإسلامية، حيث كان الخليفة إمامًا للمسلمين الوصي على الدين، وقائدًا دنيويًا لشؤون الجماعة، في واقع تم فيه الجمع بين الإمامة والرياسة. وقد استثمرت المؤسسة الملكية في المغرب في هذا المعنى لإمارة المؤمنين، حيث حافظ أمير المؤمنين على صلاحياته الدينية والسياسية في نفس الوقت، سواء عبر النص الدستوري الذي كرس هذه الازدواجية، أو عبر الممارسة السياسية، حيث وظف الملك إمارة المؤمنين في العديد من المجالات السياسية. وفي المقابل سعت بعض التيارات المعارضة إما إلى إلغاء المفهوم الذي ساهم في تركيز السلطة بين يدي الملك، أو حصر مهام أمير المؤمنين في الجانب الديني، دون المجال السياسي.

لقد احتل مفهوم إمارة المؤمنين مكانة جوهرية في النقاش العمومي الذي رافق كل التعديلات الدستورية التي عرفها المغرب، ولعل السبب في ذلك يكمن في التوظيف السياسي لهذا المفهوم كآلية جوهرية بين يدي الملك للتدخل في العديد من القضايا السياسية كالأسرة والعمل البرلماني والملف الحقوقي. وهو تدخل عادة ما يتم الترحيب به من طرف الفاعلين السياسيين المغاربة، خصوصا مع بروز فاعل جديد يستثمر هو الآخر في المجال الديني وهو الفاعل الإسلامي، الذي راهن على الحفاظ على إمارة المؤمنين لحماية الدين من المشاريع العلمانية. في حين رأت التيارات اليسارية والتقدمية في إمارة المؤمنين، ذلك الحائط الذي يقي من تغول الحركة الإسلامية، عبر توظيفها للدين في السياسة.

الكلمات المفتاحية: الإمامة، النظام، الدين، السياسة، النص، الدستور، التوظيف، الرياسة، المؤمنون.

ثامر سعداوي/ تونس

باحث دكتوراه في التاريخ المعاصر بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس– تونس، وعضو مخبر الدراسات والبحوث متعدّدة المجالات والمقارنة. شارك في عديد الندوات والمؤتمرات الدوليّة، منها:

– ندوة دوليّة: «الجامعة المواطنيّة» ٢٧-٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١٩ القصرين- تونس، من تنظيم مؤسّسة روزا لكسمبورغ بمداخلة بعنوان: «جامعيّون في خدمة الاستبداد». وقد نشر المقال ضمن كتاب جماعي بعنوان «الجامعة المواطنيّة»، إصدار مركز التعاون الأكاديمي روزا لكسمبورغ، تونس، نوفمبر ٢٠١٩.
– ندوة دوليّة: «مستقبل الدولة الوطنيّة في بلدان المغرب الكبير النجاحات والإخفاقات وعوائق الانتقال الديمقراطي» ٦ – ٧ أبريل ٢٠١٩ الرباط – المغرب الأقصى، من تنظيم مركز أفكار للدراسات والأبحاث ومؤسّسة هانس زايدل بمداخلة بعنوان: «هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي في تونس «.
– مؤتمر دولي: «الهجرة والشتات» ٩-١٠ يوليو ٢٠١٩ أنقرة – تركيا، من تنظيم مركز دراسات الشرق الأوسط بورقة بحثيّة بعنوان: «مساهمة المهاجرين التونسيين في الشتات في المرحلة الانتقاليّة».
له بعض المنشورات في كتب جماعيّة ودوريات علميّة مختصّة، منها:
– مقال «المرأة في مواجهة العنف في المجتمع التقليدي»، ضمن الكتاب الدولي الجماعي «سوسيولوجيّة المرأة المعنفة في المجتمع العربي: دراسات وأبحاث»، جامعة عمّار ثليجي – الأغواط – الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩.
– مقال «الطلاق في المجتمع التقليدي»، مجلّة قبس للدراسات الإنسانيّة والاجتماعيّة جامعة الشهيد حمة الأخضر الوادي، الجزائر، جوان ٢٠٢٠.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص بحث: «المسألة الدينيّة في الدساتير التونسيّة: في دستور ١٩٥٩ ودستور ٢٠١٤»

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول الرؤى الفكريّة العامّة التي كتبت بها الدساتير التونسيّة خلال مرحلتَيْ بناء دولة الاستقلال وبناء الجمهوريّة الثانية بعد ثورة ١٧ديسمبر-١٤ جانفي ودور الخلفيّات السياسيّة والانتماءات الاجتماعيّة والثقافيّة في تحبير الدساتير.

وهي تطرح جملة من الفرضيّات ارتكزت على أهميّة صراع النخب والأحزاب في تحديد التوجّه العام للدساتير ومدى قدرتها على التفاعل والمرونة والتنازل لتحقيق توافقات دستوريّة. ومدى تأثير المناخات السياسيّة الداخليّة والإقليميّة على النصوص الدستوريّة النهائيّة. ثم مدى أهميّة تأثير التجربة الدستوريّة الأولى في التجربة اللاحقة. وقد البحث المنهج التاريخي الذي ينطلق من النصوص الأصليّة وينوّع المصادر ويدرس الأحداث وأسبابها ومدى تفاعل كل الأطراف معها ويقارن بين الرؤى المختلفة ليخلص إلى قراءة تحاول تعميق الفهم في الأحداث والمعطيات السابقة واستقراء استتباعاتها اللاحقة، مع الاستعانة بالعلوم الاجتماعيّة والقانونيّة.

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة هي أن المسألة الدينيّة تطرح إشكاليّة كبرى في النصوص الدستوريّة حتّى وإن كان المجتمع متجانسًا عرقيا ودينيا، إضافة إلى أن الطرف السياسي الأقوى هو القادر على فرض خياراته ولو بشكل جزئي في المسألة الدينيّة وخاصّة في مستوى هويّة الدولة وهو ما حدث في دستوري ١٩٥٩ و٢٠١٤ في تونس. لكنّ المناخ الديمقراطي يتيح للمعارضة والمجتمع المدني قدرة على تعديل المسارات وتصويبها والمشاركة الفعليّة في إنجاز الدساتير مثل تجربة ٢٠١١-٢٠١٤ والتي قدّم فيها الجميع تنازلات لإنجاح المسار. في المقابل يطرح التوجّه الأحادي كتابة دساتير على المقاس، رغم أنّ التجربة التونسيّة أثبتت في الحالتين ترحيل المسائل الدينيّة خارج الأطر الدستوريّة من خلال اعتماد صياغات وفصول مرنة وفضفاضة وقابلة لتأويلات مختلفة ومتعارضة أحيانًا.

كلمات مفتاحية: الدستور – المسألة الدينيّة – هويّة الدولة – الشريعة الإسلاميّة – الحقوق والحريات

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

طالب عبد الجبار الدغيم/ سوريّة

باحث وكاتب سوري متخصص في التاريخ السياسي والدستوري السوري المعاصر. درس بكالوريوس التاريخ في جامعة حلب (٢٠١٠)، وحصل على الترتيب الأول في مراحل دراسته الجامعية، وعُيِّن معيدًا في جامعة حلب في نهاية عام ٢٠١١. وحصل على شهادة الماجستير في التاريخ من معهد الدوحة للدراسات العليا في ١٢ يونيو ٢٠١٧. وهو حاليًا، يدرس الدكتوراه في جامعة الزيتونة في تونس بتخصص تاريخ الفكر الدستوري المعاصر وموضوع أطروحته للدكتوراه «الأزمة والإصلاح الدستوري في فكر الشيخان محمد رشيد رضا وعبد الحميد بن باديس».

لدى الباحث العديد من الدراسات العلمية والمقالات المنشورة تخص قضايا فكرية وسياسية تاريخية حديثة، ومن أهمها:

-دراسة في كتاب جماعي بعنوان: «الدستور السوري: قراءات وخيارات (دراسة قانونية)، والبحث هو رسالة الماجستير ومعنون ب: التطورات الدستورية في سورية بعد الاستقلال الوطني (١٩٤٦ – ١٩٥٤)، دار ميسلون، ٢٠١٨.

-دراسة علمية محكّمة منشورة في مجلة كراسات تونسية تحت عنوان: «إضاءات معرفية في تاريخ الفلاحة الأندلسية»، ٢٠١٩.

-دراسة عنوانها: الهوية الوطنية في سورية: أزمة الهوية الوطنية في سياق التحولات الدستورية في سورية بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٥٨، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

-تقرير بحثي بعنوان: النهضة الصحفية في سورية بين نشوء الكيان الوطني والوحدة مع مصر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٧ مارس ٢٠١٨.

-دراسة في كتاب جماعي بعنوان: «التواجد الهندي في الخليج العربي في المرحلة الراهنة»، مركز طروس، ٢٠٢٠.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

ملخص بحث: «جدلية التنصيص على الدين في إطار النقاشات الدستورية في سورية: قراءة تاريخية على ضوء الوثائق الرسمية بين عامي ١٩٢٠ – ٢٠١٢»

أثارت مسألة التنصيص الديني في الدساتير السورية المتعاقبة، مناقشات وجدلًا واسعًا بين التيارات الحزبية والقوى الدينية (التقليدية) والمكونات المجتمَعية في السياق السياسي السوري، حيث اكتسبت مادة الدين في الدساتير السورية اهتمامًا بالغًا؛ كونها المحدد لطبيعة وماهية النظام السياسي القائم وملامحه العامة، فقد ارتبطت بمشاركة المواطنين ودورهم في تنظيم المجتمع والدولة، وخاصّةً في بلد كسورية، والذي يمتاز بتنوعٍ ثقافي وإثني وقومي وجغرافي كبير.

تبحث الدراسة في أهم المناقشات الدستورية في مراحل صياغة الدساتير في سورية، حيث قاد تلك المناقشات تياران: أولهما، إسلامي «محافظ»، اعتبر مادة الدين الإسلامي في الدستور السوري أساس المواطنة في سورية؛ لأن الإسلام هو دين الأغلبية الساحقة، لذا طالب بتعزيز مكانة الدين في إدارة الدولة وتنظيم شؤون المجتمع. وثانيهما، علماني «يعتبر طروحاته مدنية وعصرية»، ونادى هذا التيار بمبدأ تحييد الدين عن الشأن السياسي والقضايا المجتمعية العامة، وارتأى أنّ وضع هذه المادة في الدستور استفزازي ويحرم المذاهب والإثنيات «الأقليات» من المساواة الاجتماعية والمشاركة العادلة، وهو ما يؤدي لزعزعة الاستقرار الاجتماعي، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والتنوع الإثني والاجتماعي في سورية.

جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر جامعة قطر

للتواصل معنا

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة قطر

ص.ب: 2713 (الدوحة – قطر)

44037191

IbnKhaldon@qu.edu.qa

QU_IbnKhaldon (تويتر/ فيسبوك/ انستقرام/ يوتيوب)